خلال اجتماع لجنة خبراء الإدارة العامة بالأمم المتحدة.. المدير العام لمعهد الإدارة العامة:

تعزيز ثقافة الابتكار في العمل الحكومي ضرورة لتحقيق الاستدامة واستقطاب الكفاءات الشابة

أكدت د. الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة، المدير العام لمعهد الإدارة العامة، أن تعزيز ثقافة الابتكار في العمل الحكومي ضرورة لتحقيق الاستدامة واستقطاب الكفاءات الشابة، مشيرة إلى أن القطاع العام لم يعد مجرد بيئة عمل تقليدية، بل هو مساحة لصناعة الأثر المجتمعي وتحقيق تطلعات المواطنين.

وأوضحت أن الإدارة العامة الحديثة تستدعي مواكبة وتيرة التطورات المتسارعة والتكيف مع المتغيرات عبر تبني الممارسات والمنهجيات المبتكرة، لا سيما في ظل التحديات التي يشهدها العالم، من تغيّر مناخي وتطور تقني وتحولات ديموغرافية.

جاء ذلك خلال مشاركتها في محور «استراتيجيات غرس الفكر القيادي في القطاع العام، وإدارة المواهب، وجذب الكوادر الشابة» ضمن أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة خبراء الإدارة العامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) في الأمم المتحدة، والذي أقيم في مقر المنظمة الدولية في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

واستعرضت د. الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة، برنامج «مستقبل العمل في الحكومة لدول الخليج العربية»، والذي أُطلق في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ بمشاركة ٦٥ قائدًا شابًا من مؤسسات القطاع العام بدول الخليج العربية. وبيّنت أن البرنامج جسّد نموذجًا رياديًا في تنمية قدرات الكفاءات الشابة بالقطاع الحكومي، حيث جمع البرنامج بين المهارات الفنية والقيادية، وشمل ورش عمل وتدريبات ميدانية تحاكي تحديات واقعية في منظومة العمل الحكومي على يد نخبة من الممارسين والخبراء الدوليين. معربةً عن فخرها بنجاح مملكة البحرين في استضافة المرحلة الثانية من البرنامج، الذي يعد تجربة استثنائية وممارسة ناجحة يمكن تطبيقها في مختلف دول العالم.

ودعت خلال حديثها عن استقطاب الكفاءات الشابة في العمل الحكومي، إلى ضرورة التواصل مع الجيل الجديد من خلال المنصات الرقمية والوسائط الحديثة، وتسليط الضوء على قصص النجاح في القطاع العام، مؤكدة أن الشباب اليوم لا يبحثون عن فرص وظيفية فحسب، بل يتطلعون الى العمل في مؤسسات تتماشى مع قيمهم وتُحدث تأثيرًا حقيقيًا في مجتمعاتهم، وقالت في ختام كلمتها: «إن تحقيق التحول في القطاع العام يتطلب رؤية مشتركة، وتعاونًا دوليًا، وتكنولوجيا ذكية، وبيانات دقيقة، ولكن الأهم من ذلك، يتطلب التمحور حول الاستثمار في العنصر البشري، فلنعمل معًا لبناء قطاع عام مستقبلي، مرن، متكامل، ومُلهم».

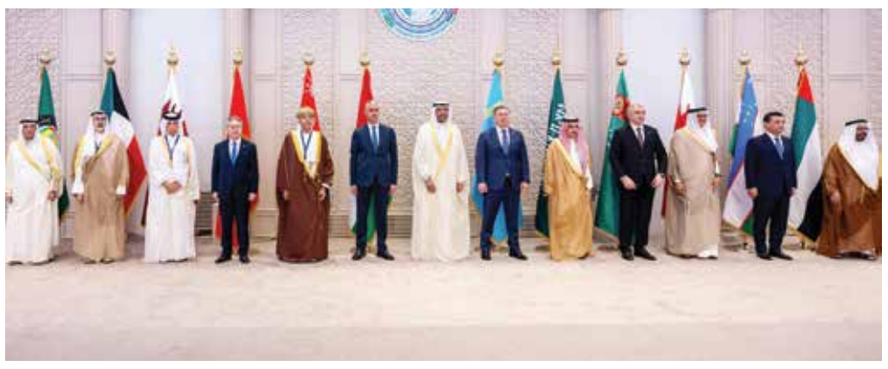

انعقاد الحوار الاستراتيجي بين دول الخليج ودول آسيا الوسطى

شارك الدكتور عبداللطيف الزياني، وزير الخارجية، في الاجتماع الوزاري المشترك الثالث للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى الذي عُقد أمس بمدينة الكويت، للتحضير للقمة المرتقبة بين أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في سمرقند بجمهورية أوزبكستان، في الخامس من مايو المقبل.

وعُقد الاجتماع برئاسة عبدالله علي اليحيا وزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبحضور وزراء الخارجية في الدول المشاركة، ومشاركة جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتم خلال الاجتماع بحث الترتيبات المتعلقة بعقد القمة الثانية لقادة دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، والموضوعات التي سيتضمنها جدول أعمال القمة.

وناقش الوزراء خطة العمل المشترك للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٧، والمشروعات المتعلقة بتعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك والتي من شأنها أن تسهم في تطوير وتنمية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بما يخدم المصالح المتبادلة، ويعود بالخير والنفع على شعوبها، بالإضافة إلى مناقشة التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة الأولى والاجتماعات الوزارية المشتركة للحوار الاستراتيجي واجتماعات اللجان الفنية المشتركة وفرق العمل.

كما بحث الجانبان تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الإقليمي والأمن والسلم الدوليين، واستعراض الجهود العربية والدولية الهادفة إلى إنهاء الصراعات وإحلال السلام العادل الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وجهود دول آسيا الوسطى لحماية الأمن والاستقرار وتعزيز جهود التنمية والازدهار لصالح شعوبها.

في إنجاز يُضاف إلى سجلها الحافل..

جامعة البحرين للتكنولوجيا تحصد جائزة الحلول المستدامة للطاقة المتجددة في قمة البحرين للمدن الذكية

حصلت جامعة البحرين للتكنولوجيا على جائزة «الحلول المستدامة للطاقة المتجددة» خلال فعاليات النسخة الثامنة من قمة البحرين للمدن الذكية، التي انعقدت يومي ١٥ و١٦ أبريل ٢٠٢٥، تحت رعاية الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء.

جاء هذا التكريم تقديرا لمشروع الجامعة المبتكر «استخدام الألواح الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية في المدن الذكية»، والذي يعكس التزام الجامعة بتعزيز الاستدامة والطاقة المتجددة، حيث هدف المشروع إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المدن الذكية وتوفير حلول مستدامة تسهم في الحفاظ على البيئة.

حول هذا الإنجاز أعرب الدكتور حسن علي الملا رئيس جامعة البحرين للتكنولوجيا، عن خالص الشكر والتقدير للشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء لتكريمه جامعة البحرين للتكنولوجيا مما يشكل حافزاً للطلبة والباحثين المنتسبين إلى الجامعة على بذل المزيد من الجهود في مجالات البحث العلمي والابتكار في تكنولوجيا الحلول البيئية المستدامة.

وأضاف: «إن هذا الإنجاز يمثل تتويجاً لجهودنا المستمرة في تعزيز البحث العلمي والابتكار والاستدامة، ونحن ملتزمون بدعم رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ من خلال استثمار تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتطبيقاتها في مشاريعنا الأكاديمية والبحثية».

وختم بالقول: «نحن فخورون بمبادرات طلبتنا ومشاركاتهم في هذه الأبحاث، ما يعزز من خبراتهم العملية ويؤكد جاهزيتهم لمواجهة التحديات المستقبلية».

أكد الدكتور الملا أن الجامعة ستواصل تعزيز شراكاتها مع مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعين الحكومي والخاص، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة البيئية في مملكة البحرين.

تسلم الجائزة البروفسور هشام النقيب مدير دائرة البحث العلمي بالجامعة الذي أوضح أن هذا المشروع يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال الاعتماد على استخدام الألواح الشمسية لتغطية جزء من احتياجات الجامعة، كما أسهم في إجراء أبحاث متعددة حول تأثير الغبار على كفاءة إنتاج الكهرباء، وتحديد الزوايا المثلى لتركيب الألواح الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، شارك عدد من الطلبة في أبحاث حول استخدام الروبوتات في التنظيف الآلي للألواح الشمسية، ما يعزز من كفاءة النظام ويقلل من تكاليف الصيانة.

يأتي هذا الإنجاز في إطار دعم جامعة البحرين للتكنولوجيا لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، من خلال تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة في تطوير المدن الذكية، والمساهمة في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية للمملكة.

تسعى جامعة البحرين للتكنولوجيا من خلال مشاريعها إلى تقديم حلول مبتكرة تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة في مملكة البحرين.

وفد من دبلوماسيي برنامج «ضيافة» يطلع على آلية العمل في السجون المفتوحة

استقبل الشيخ خالد بن راشد آل خليفة مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة الدكتورة الشيخة منيرة بنت خليفة آل خليفة مدير عام أكاديمية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية، والوفد المرافق من منتسبي برنامج «ضيافة»، الذي يعدّ من البرامج الفريدة من نوعها في تعزيز بيئة حوارية منفتحة بين الدبلوماسيين من مختلف دول العالم.

رحب مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الاحكام والعقوبات البديلة بالشيخة منيرة بنت خليفة آل خليفة والوفد المرافق، مشيرا إلى أن زيارتها تأتي في إطار الدعم المجتمعي الذي تحظى به برامج العقوبات البديلة، والتي تستند إلى القيم والمبادئ السامية للعهد الاصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، مثمنا في الوقت نفسه دعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، للمشاريع والمبادرات الإصلاحية، كما أشاد باهتمامها بمتابعة المبادرات الإصلاحية التي تنفذها الإدارة العامة في سياق السياسة الجنائية الحديثة التي أرست دعائمها وزارة الداخلية، بقيادة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية.

وأكد أن مثل هذه الزيارات تسهم في إبراز الأبعاد المجتمعية للعقوبات البديلة، وتعزز من الشراكة مع الجهات الرسمية والأهلية بما يدعم إعادة تأهيل المستفيدين وتمكينهم من الاندماج الإيجابي في المجتمع، مشيرًا إلى أن الإدارة العامة مستمرة في تطوير برامجها الإصلاحية والتدريبية في ضوء التوجيهات السامية والتشريعات الوطنية المتقدمة في هذا المجال.

وخلال الزيارة، اطلع الوفد على آلية العمل في السجون المفتوحة، والبرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء بهدف إعادة دمجهم في المجتمع، مما يعكس التوجه الإنساني المتقدم الذي تتبناه المملكة في مجال العدالة الإصلاحية.

من جانبها، أكدت الدكتورة الشيخة منيرة آل خليفة أن برنامج «ضيافة»، يهدف إلى تعزيز التعاون والشراكات الدولية بين وزارات الخارجية والمعاهد والأكاديميات الدبلوماسية، من خلال إتاحة الفرص للمشاركين للتفاعل مع مختلف المؤسسات الوطنية والدولية، وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات في العمل الدبلوماسي والإنساني.

كما أعرب الوفد المرافق عن إعجابه بالنموذج المتطور الذي تطبقه المملكة في إدارة السجون، مؤكدين أن مثل هذه الزيارات تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الدولي في مختلف المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير برامج التأهيل والإصلاح.

غرامات قانون الإعلانات الجديد تشعل النقاش بأمانة العاصمة

اصطياد ١٥٤ كلبا ضالا بعاشرة العاصمة وسند تسجل أعلى البلاغات

كتبت: مروة أحمد

استعرض مجلس أمانة العاصمة مرئياته بخصوص مشروع بتعديل قانون تنظيم الإعلانات وما تضمنه المشروع من الغرامات الصادرة في القانون.. جاء ذلك خلال اجتماع المجلس أمس برئاسة صالح طراده وحضور المهندس محمد السهلي مدير عام أمانة العاصمة. ووصف عبدالحسن عباس الغرامات الجديدة بالمبالغ فيها خاصة أنها ارتفعت في بعض الحالات من ١٠٠ دينار إلى ٢٠ ألف دينار، مؤكدا أهمية التدرج في الغرامات المفروضة على المخالفين، إلا أن هدى القطان نائب رئيس مجلس أمانة العاصمة أيّدت الغرامات المفروضة بالقانون بحجة تناسب العقوبات مع المخالفات مثل غرامة ٥٠ دينارا على متلف الإعلانات.

من جانبه أكد المهندس محمد السهلي مدير عام أمانة العاصمة وجوبية فرض الغرامات، وأن الغرامات الجديدة تتناسب مع السوق الجديد، حيث اختلف حجم الإعلانات وسعرها ونوعيتها مما استوجب رفع الغرامات، وبيّن وجود شاشات إعلانية تصل قيمتها إلى ٤٠ ألف دينار وهذا المبلغ يتناسب مع الغرامات الموجودة بالقانون.

فيما استعرضت لجنة الخدمات والمرافق العامة عرضًا قدمته المنسقة بمجلس أمانة العاصمة السيدة رباب علي، تضمن المتطلبات البلدية للدائرة العاشرة والتي تتضمن المناطق «العكر الغربي، النويدرات، سند، مدينة عيسى»، وجاء على رأس متطلبات الدائرة خدمات النظافة مثل توفير جيوب لحاويات القمامة في مدينة عيسى بدلاً من وضعها على الأطراف والأرصفة مما يعيق الحركة المرورية.

وتطرّقت المنسقة إلى المباني المهجورة في مدينة عيسى التي اصبحت بؤرة لتجمع المخلّفات والنفايات مما يشوّه المنظر العام للمنطقة، وأكدت رفع خطاب إلى وزارة الإسكان لاتخاذ ما يلزم في هذا الشأن، ومن الاحتياجات التي تم الإشارة إليها هي مشكلة الكلاب الضالة في عاشرة العاصمة، حيث استعرضت إحصائية لأعداد البلاغات المرفوعة في الدائرة والتي بلغت ٢٨ بلاغًا كان أكثرها بسند بعدد ١٩ بلاغا، أما في العكر فقد تم تسجيل ٥ بلاغات، وفي النويدرات ثلاثة ومدينة عيسى بلاغ واحد فقط، ونوّهت إلى اصطياد ١٥٤ في الدائرة.

وأشارت في ختام عرضها لاحتياجات الدائرة إلى ملاحظات عامة بخصوص عاشرة العاصمة جاء فيها الحاجة إلى مساحات خضراء وحدائق عامة، وذلك لتحسين جودة الهواء وضمان استرخاء السكان، ووجود حاجة ماسّة إلى ملاعب رياضية متعددة الاستخدامات لتعزيز النشاط البدني بين الشباب والأطفال بالإضافة إلى ضرورة انشاء مماش آمنة ومريحة للمشاة وتوفير مساحات شعبيّة لتعزيز روح المجتمع من خلال توفير أماكن للتجمع والأنشطة الثقافية والاجتماعية.

هيئة الكهرباء تطلق خدمة إلكترونية جديدة لقطاع الشركات والمؤسسات

أطلقت هيئة الكهرباء والماء خدمة «غلق حساب الكهرباء والماء» لقطاع الشركات والمؤسسات عبر البوابة الوطنية لمملكة البحرين bahrain.bh، وذلك بالتنسيق مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

وأكد أحمد نجيب الجامع مدير إدارة خدمات المشتركين بهيئة الكهرباء والماء أن إطلاق هذه الخدمة يأتي ضمن استراتيجية الهيئة لتطوير قطاع خدمات المشتركين في الهيئة، والهادفة لرقمنة جميع خدماتها، حيث تعمل الهيئة حالياً على الوصول إلى نسبة ١٠٠% من التحول الإلكتروني خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن هذه الخدمة تستهدف فئة الشركات والمؤسسات بشكل خاص، حيث إنها تتيح لأصحاب الشركات والمخولين بالتوقيع تقديم طلبات غلق حساباتهم بكل سهولة عبر البوابة الوطنية bahrain.bh، مما يسهم في تسريع الإجراءات وتقليل الوقت والجهد على المشتركين.

وأضاف الجامع أن خدمة «غلق حساب الكهرباء والماء» تتميز بسرعة التنفيذ، حيث يتم غلق الحساب بصورة آنية عند تقديم الطلب، مما يعزز كفاءة ومرونة العمليات ويسهم في تطوير تجربة المشتركين.

وتابع أن الهيئة قامت بتنفيذ عملية ربط إلكتروني مع وزارة الصناعة والتجارة لتنفيذ هذه الخدمة بشكل فعّال، وذلك بهدف تسهيل عملية التحقق الفوري من بيانات السجلات التجارية من دون الحاجة إلى تقديم أوراق ثبوتية إضافية من قبل المشتركين، منوهاً إلى أنه بفضل هذا الربط، تتم عملية إغلاق الحسابات بشكل تلقائي وآمن، حيث يتم التحقق من بيانات السجل التجاري إلكترونيا، مما يلغي الحاجة إلى أي مستندات ورقية.

○ أحمد الجامع.

وأفاد الجامع بأن هذه الخطوة تعد جزءاً من سلسلة الخدمات التطويرية التي تعمل الهيئة على تطويرها لتعزيز تجربة المشتركين ورفع كفاءة عملياتها من خلال تيسير الإجراءات وتقديم تجربة سلسة تلبي التطلعات، مع تعزيز الشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات.

ويأتي إطلاق هذه الخدمة ضمن خطط هيئة الكهرباء والماء الهادفة إلى مواكبة التطور التكنولوجي والرقمي وتعزيز الربط الإلكتروني بين الهيئة والجهات ذات العلاقة، بهدف تقديم خدمات سريعة ومبتكرة تُسهّل على المشتركين إنجاز معاملاتهم، وذلك من خلال تبني أحدث الحلول الرقمية وتعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.